

مادة ٢ - تتولى المؤسسة المشاركة في تنمية الاقتصاد القوى بالقيام بجميع عمليات الإسكان والتعهيد ونشر وتطبيق الوعي الاشتراكي في مجال الإسكان والتعهيد والإشراف على الشركات والمنشآت التابعة لها والتي يتغير إيقاعها بها .

مادة ٣ - يستمر العاملون بالمؤسسة والجهات الملحقة بها في تفاصي صرتباitem their الحالية بما فيها إعانة الفلاه وذلك بصفة شخصية حتى يتم تقييم وظائفهم وفقا للجدول المرافق للقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٤

مادة ٤ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما -

صدر برئاسة الجمهورية في ١٤ جمادى الأول سنة ١٣٨٤ (٢٠ سبتمبر ١٩٦٤)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٢٩١٠ لسنة ١٩٦٤

بأخذ مبلغ ٦٥٠٢ جنيه من الاعتماد المخصص للاغاثات الدولية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور

وعلى القرار الجمهوري رقم ١٢٨٦ لسنة ١٩٦٣ بربط ميزانية الخدمات للسنة المالية ١٩٦٤/١٩٦٣

قرر :

مادة ١ - يعتمد في ميزانية الخدمات للسنة المالية ١٩٦٤/١٩٦٣ المخصم بمبلغ ٦٥٠٢ جنيه من أدوية ومستلزمات طبية لحكومة زنزبار على اعتقاد الخمسين ألف جنيه المخصص للاغاثات الدولية المدرج ضمن الفرع ١٦ (وزارة الشؤون الاجتماعية) بالقسم ٣٥٥ (إعاثات أخرى) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية في ١٤ جمادى الأول سنة ١٣٨٤ (٢٠ سبتمبر ١٩٦٤)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٢٩٠٥ لسنة ١٩٦٤

بنظام المؤسسة المصرية العامة للإسكان والتعهيد

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور

وعلق القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون المؤسسات العامة

وعلق القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسماء والشركات ذات المسؤولية المحدودة والقوانين المعدلة له

وعلق القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ في شأن التزامات المراقب العامة والقوانين المعدلة له

وعلق القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ في شأن تقسيم أراضي البناء والقوانين المعدلة له

وعلق قرار رئيس الجمهورية رقم ٣١٩ لسنة ١٩٦١ بإنشاء المؤسسة العامة التعاونية للإسكان

وعلق قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ بإنشاء المجلس الأعلى للمؤسسات العامة

وعلق قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بإصدار لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسة العامة

وعلق قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار لائحة نظام العاملين بالمؤسسات العامة

وعلق القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون التأمين والمعاشات المنظفي الدولة

وعلق القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٤ بشأن الجهاز المركزي للحسابات

وعلق ما ارتأاه مجلس الدولة

قرر :

مادة ١ - تعتبر المؤسسة المصرية العامة للإسكان والتعهيد مؤسسة عامة في تطبيق أحكام قانون المؤسسات العامة الصادر به القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ المشار إليه .